الجمهورية العربية السورية

Syrian Arab Republic

بـــــيـان

الســـــفيـر مـيـلاد عـطيـــة

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المندوب الدائم لدى

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

أمام الدورة الرابعة بعد المائة للمجلس التنفيذي

البند الفرعي /7-ج/: إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري

13-10 October 2023

الرجـاء المراجعة أثنـاء الإلقـاء

أولاً- بالنسبة لتقارير السيد المدير العام

تابعنا بعناية واهتمام ما جاء في التقارير الشهرية للسيد المدير العام/ ذوات الأرقام: 118، 119، 120. للأسف يستمر السيد المدير العام بصياغة تقاريره الشهرية بطريقة تُظهر سورية بمظهر الدولة الطرف غير المتعاونة. هناك تجاهل تام من قبل السيد المدير العام في هذه التقارير لأي تعاون سوري مع الأمانة الفنية. إن تلك التقارير تُشكل انحرافاً عن المهام التي أُنيطت بالأمانة الفنية بموجب الاتفاقية.

ثانياً، فيما يخص التقارير الشهرية السورية

لقد واظبت سورية على تزويد الأمانة الفنية، ومن خلالها إلى الدول الأطراف بثلاثة تقارير شهرية، في الفترة ما بين تموز 2023 وأيلول 2023 وضحت فيها سورية الكثير من المعلومات الهامة، وصححت فيها الكثير مما يشوب تقارير السيد المدير العام والأمانة الفنية من معلومات غير موضوعية.

ثالثاً- ما يخص تقرير السيد المدير العام عن عمل "فريق تقييم الإعلان"

هناك الكثير من الملاحظات الموضوعية التي لا يتسع الوقت لتناولها بالتفصيل حول هذا التقرير، لكن لا بد من الإشارة باختصار شديد لبعضها:

1- لقد تضمن هذا التقرير جملة من المعلومات غير الموضوعية والاتهامات الباطلة، التي بنت عليها العديد من الدول المعروفة اتهامات باطلة ضد سورية وبشكل استباقي وغير موضوعي.

2- تؤكد سورية مجدداً أنها مستمرةٌ في نهجها البنّاء وتعاونها غير المسبوق مع الأمانة الفنية، وستبقى ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها، وهي جاهزة للمضي قُدماً، وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية، والحوار المنظم والبناء .

3- إنني أُعلن من على هذا المنبر بأن سورية ترحب بعقد جولة المشاورات رقم /25/ مع كامل أعضاء فريق تقييم الإعلان في المواعيد التي طلبتها الأمانة الفنية. وقد تم إبلاغ الأمانة الفنية بهذا الأمر.

4- بالنسبة لخارطة الطريق المستقبلية، فقد أبلغنا الأمانة الفنية بأن اللجنة الوطنية السورية تعمل على إعداد هذه الخارطة من أجل تقديمها إلى الأمانة الفنية في أقرب وقت ممكن.

5- بالنسبة للمادة الكيميائية مزدوجة الاستخدام التي تم تناولها في تقارير الأمانة، والتي حاولت بعض الدول استباق النتائج وتوجيه الاتهامات. لقد قدمت سورية إلى الأمانة في /16/ آب الماضي أربعة وثائق تغطي جميع استفسارات الأمانة الفنية. وخبراء اللجنة الوطنية السورية جاهزون لمناقشة هذه المسألة مستقبلاً مع فريق الأمانة.

رابعاً- فيما يخص جلسة الإحاطة السرية حول الملف الكيميائي السوري

لقد تحولت جلسات الإحاطة السرية إلى منصة أخرى للإيحاء بأن سورية لا تتعاون وسورية غير ملتزمة وتعرقل عمل الأمانة الفنية. لقد تضمنت الإحاطة السرية يوم /28/ أيلول الماضي خطاباً ولغة غير موضوعية، هدفها توجيه اتهام باطل لسورية بعدم التعاون مع الأمانة الفنية.

أما فيما يخص بعثة تقصي الحقائق، فإن سورية تطالب الأمانة والدول الأطراف بتصحيح طرائق عمل ونهج هذه البعثة، وإلزامها بضرورة التقيد بنصوص الاتفاقية ومرفق التحقق والشروط المرجعية المتفق عليها مع سورية، مع ضرورة الأخذ بالملاحظات الموضوعية التي أبدتها بعض الدول الأطراف وجهات خارجية تحرص على المنظمة ومستقبلها.

خامساً- فيما يخص مذكرة الأمانة الفنية حول الملف الكيميائي السوري بعد عشر سنوات

بداية لا نعرف الأسباب التي دفعت الأمانة لإعداد مثل هذه المذكرة. إنه يندرج في إطار تحمية الأجواء لممارسة المزيد من الضغوط على سورية.

المذكرة من حيث الشكل وسرد الأحداث كانت موفقة وموضوعية، إلا أن الاستنتاجات وطريقة عرض الملف الكيميائي السوري منذ /14/ تشرين الأول 2013 ولغاية الآن أمرٌ يُثير الكثير من الأسئلة عن النوايا.

في الفقرة /17/ من المذكرة، تُشير الأمانة إلى /24/ جولة من المشاورات، لكن المُثير هو أن تكتفي المذكرة بالقول: قدمت سورية الدعم الأمني واللوجستي المطلوب. لا توجد ولو إشارة واحدة إلى تعاون سورية والتسهيلات التي قدمتها لفريق تقييم الإعلان. على الرغم من أن ما قدمته سورية لم تقدمه أي دولة طرف في تاريخ المنظمة.

في الفقرة /22/ من المذكرة، تقول الأمانة: "تُثير جميع القضايا المذكورة أعلاه مخاوف بشأن احتمال وجود مخزونات غير معلنة من الأسلحة الكيميائية و/أو الأنشطة و/أو المرافق". هذا الكلام هو اتهام باطل لا أساس له ويؤكد ما كانت تقوله سورية بأن الأمانة الفنية ليست محايدة وتتعرض لضغوط من قبل الدول الغربية لتوجيه الاتهامات الباطلة ضد سورية.

الفقرة /47/ من المذكرة

تُقرّ الأمانة الفنية للمنظمة في مذكرة لها صدرت بتاريخ /27/ أيلول 2023 في الفقرة /47/ بأن سورية زودتها بأكثر من /200/ رسالة عن محاولات الإرهابيين التحضير لفبركة حوادث استخدام للمواد السامة كأسلحة لاتهام الحكومة السورية بها. وتقول الأمانة الفنية في مذكرتها بأنه لم

تظهر قط مثل هذه الصلة بين محتوى هذه المذكرات السورية وتحقيقات الأمانة. إن ما تأسف له الجمهورية العربية السورية هو التجاهل المُتعمّد وإهمال كل ما قدمته سورية من معلومات وأدلة عن امتلاك الإرهابيين في سورية للأسلحة الكيميائية واستخدامهم لها في أكثر من حادثة وقعت بحق المدنيين السوريين وعناصر الجيش العربي السوري. بتعليمات من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا وبعض الدول الغربية الأخرى.

وفي هذا السياق، تتجاهل الأمانة الفنية للمنظمة، بوصفها منظمة دولية، كل التقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وتلك التي تُقدمها اللجان والفرق المتخصصة إلى مجلس الأمن، والتي تؤكد جميعها بأن المجموعات المدرجة على قوائم مجلس الأمن ككيانات إرهابية، مثل تنظيم هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) وتنظيم ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، قد تمكنت من امتلاك أسلحة متطورة، ومنظومات جوية استخدمها الإرهابيون في مناسبات متعددة بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، وكانت تُنظم استخدام الأسلحة الكيميائية وتشجع عليها،

وتقوم بتصنيع وإنتاج صواريخ وقذائف هاون كيميائية، بالإضافة إلى تطوير واختبار وتسليح ونشر مجموعة من العوامل الكيميائية. وخير مثال على ذلك، ما قامت به المجموعات الإرهابية مؤخراً من استهداف أحد الكليات العسكرية في سورية، بطائرات مُسيرة، يوم /5/ تشرين الأول 2023، أثناء حفل تخرج الطلاب الضباط فيها، والذي راح ضحيته مئات من المواطنين الأبرياء بين شهيد وجريح، معظمهم من النساء والأطفال. ونؤكد بأن هذه الجريمة الإرهابية البشعة الجبانة ما كان لها أن تحصل لولا أوامر وتوجيهات الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرهم من الدول الغربية الأخرى التي ما تزال تقدم كل أشكال الدعم والتمويل والتسليح والتدريب، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية للإرهابيين المتواجدين على الأراضي السورية. وبهذه المناسبة، تُحذر الجمهورية العربية السورية من إمكانية تحميل الإرهابيين لتلك الطائرات المُسيرة المتطورة

بأسلحة كيميائية، وبالتالي، فإن خطر امتلاك واستخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية يهدد الأبرياء في مناطق أخرى من العالم.

<u>في الفقرة /58/ من المذكرة</u>

جاء في نهاية الفقرة ما يلي: "وتثير هذه الأمور مخاوف مستمرة بشأن احتمال وجود مخزونات غير معلنة من الأسلحة الكيميائية، وأنشطة أو مرافق غير معلنة، وإمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى". هذا تجنٍ واتهام باطل لا أساس له من الصحة، وينسجم مع تسييس واضح لعمل هذه المنظمة.

<u>في الفقرة /62/ من المذكرة</u>، تتحول المنظمة إلى هيئة قضائية دولية وتأخذ صلاحيات مجلس الأمن. تقول الفقرة: "ولا تزال الجمهورية العربية السورية تحت نظر أجهزة صنع السياسات في المنظمة. وتساهم الاتفاقية وعمل المنظمة في ضمان أن أولئك الذين تم تحديدهم كمرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يحاسبوا".

أخيراً نؤكد بأن ما تضمنته هذه المذكرة هو خروج عن أحكام الاتفاقية ويُبين بالدليل القاطع حجم تسييس عمل هذه المنظمة وبالتحديد الملف الكيميائي السوري.

أشكركم، وأرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة الرابعة بعد المائة للمجلس التنفيذي، ونشره على الموقعين العام وكاتاليست لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية .